EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

أجندة الفعاليات

منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي ٢٠٢١

شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

فندق النيل ريتز كارلتون - القاهرة
٨-٩ سبتمبر

egypt-icf.com/

اليوم الأول: الأربعاء ٨ سبتمبر ٢٠٢١

٨:٠٠-٩:٠٠ **الاستقبال والتسجيل**

٩:٠٠-١٠:٣٠ **حفل الافتتاح**
الكلمة الرئاسية
الكلمات الافتتاحية

١٠:٣٠ -١١:٤٥ **الجلسة الأولى**
دور الشراكات متعددة الأطراف في جهود إعادة البناء ما بعد كوفيد ١٩
تستهدف الجلسة التي يشارك فيها متحدثون رفيعو المستوى التأكيد على أهمية التعاون متعدد الأطراف في جهود التعافي من جائحة كورونا، من خلال المناقشات بين القادة وصناعو القرار من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومؤسسات التمويل الدولية، لمناقشة دور الشراكات الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية العادلة والشاملة، والتواصل إلى الخطوات المطلوبة لتحقيق تعافي مرن ومستدام، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتعتبر هذه الجلسة تمهيد لفاعليات المؤتمر والموضوعات التي سيتم مناقشتها بالتفصيل خلال فعاليات المنتدى.
مدير الجلسة: السيد/ **مانوس كراني** مقدم برامج/شبكة بلومبرج الإخبارية

١١:٤٥-١٢:٠٠ **استراحة وقهوة**

١٢:٠٠-١٣:١٥ **الجلسة الثانية**
تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠
تختلف التمويلات الإنمائية عن معظم مصادر التمويل الأخرى في كونها تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنعكس بشكل مباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال هذه الجلسة سيتم عرض الخبرات والتجارب الناجحة للشراكات بين الأطراف ذات الصلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وتسليط الضوء على الفرص التي سنحت عقب جائحة كورونا لتسريع التقدم نحو تحقيق رؤية ٢٠٣٠. والهدف الأساسي من هذه الجلسة هو مناقشة الدور الذي يمكن أن يقوم به التعاون الإنمائي في توفير وحشد الموارد لتحقيق أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التي شهدت تحديات ضخمة لاسيما عقب جائحة كوفيد١٩.
مدير الجلسة: السيدة/ **أيليني جيوكوس** مقدمة برامج ومراسلة/شبكة السي إن إن الإخبارية

١٣:١٥-١٥:٠٠ **استراحة غداء**

١٥:٠٠-١٦:١٥ **الجلسة الثالثة**
تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال التعاون الدولي
تأثر التمويل الإنمائي على مستوى العالم بسبب التداعيات السلبية لجائحة كورونا، التي تسببت أيضًا في دفع العديد من الدول المتقدمة لاتخاذ تدابير لتقليص الإنفاق، وهو ما أثار الشكوك حول التدفقات المستقبلية وساهم في اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة لتسجل حاليًا نحو ٢,٥ تريليون دولار، وهو ما يحتم ضرورة البحث عن مصادر تمويل إضافية لدعم أجندة ٢٠٣٠، لذلك فإن الهدف الأساسي من هذه الجلسة هو مناقشة كيفية تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل التنمية من خلال التعاون الدولي لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
مدير الجلسة: السيد/ **مانوس كراني** مقدم برامج/شبكة بلومبرج الإخبارية

اليوم الأول: الأربعاء ٨ سبتمبر ٢٠٢١

١٦:١٥-١٦:٣٠ **استراحة قهوة**

١٦:٣٠-١٧:٤٥ **الجلسة الرابعة**

التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية

إن خطط العمل المناخي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا تعد عاملا محوريًا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية والتحول الأخضر، لكن هذه الخطط تواجهها العديد من التحديات لاسيما التداعيات السلبية التي تسببت فيها جائحة كورونا، واختبرت مرونتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما فاقمت من التحديات الموجودة مسبقًا مثل التلوث ومخاطر تغير المناخ وندرة المياه والهجرة. وتستهدف الجلسة الحوارية الرابعة مناقشة كيفية دمج العمل المناخي في استراتيجيات التعافي للدول المختلفة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

مدير الجلسة: السيدة/ **أيليني جيوكوس** مقدمة برامج ومراسلة/شبكة السي إن إن الإخبارية

١٨:٠٠-١٨:٣٠ **حوار مع القطاع الخاص: نحو شراكات شاملة**

يهدف هذا الحوار إلى تسليط الضوء على المساهمات الحقيقية لشركات القطاع الخاص في أهم الموضوعات الاستراتيجية، وبحث سبل تعزيز الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية وتحديد كيفية مساهمة هذا التعاون في دفع أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠:٠٠ - ٢٢:٠٠ **حفل عشاء**

نهاية اليوم الأول

اليوم الثاني: الخميس ٩ سبتمبر ٢٠٢١

٩:٠٠ – ١١:٠٠

مشاركة تجربة مصر في مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة

تستهدف ورشة العمل مشاركة التجربة المصرية الرائدة في مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، مع دول قارة أفريقيا، لتحقيق نتائج فعالة ودفع تقدم دول القارة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، كما توفر ورشة العمل خبرات وتجارب قيمة لكافة المشاركين الذين مروا بتجارب مشابهة، لتعزيز قدراتهم على المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعاون لرسم سياسات فعالة.

مدير الورشة: السيدة **لبنى بوظة** رئيس تحرير قسم الاقتصاد/قناة سكاي نيوز عربية

٩:٣٠ – ١١:٠٠

تفعيل آليات التعاون الإقليمي في ظل اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية

تستهدف تلك الورشة تسليط الضوء على مميزات التعاون والتكامل الإقليمي لتعظيم الاستفادة من الاستثمار والتجارة البينية في قارة أفريقيا، بالإضافة إلى التعرف على التحديات التي قد تظهر في المستقبل. وتُعد اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية أكبر اتفاقية تجارة حرة على مستوى العالم حيث تضم ٥٤ دولة وسوق يبلغ حجمه ٣,٤ تريليون دولار، و١,٣ مليار نسمة، ويمكن أن تعزز التجارة البينية الأفريقية النمو الاقتصادي لدول القارة لاسيما عقب جائحة كورونا، خصوصًا من خلال منصات التجارة الإلكترونية، ومن الضروري أن يتم وضع نظام مُتكامل للتجارة الإلكترونية في قارة أفريقيا أخذًا في الاعتبار التحديات التي تُعرقل عملية التقدم والتطوير بما في ذلك حماية البيانات والأمن السيبراني.

مدير الورشة: السيدة / **مالين بلومبرج** نائبة المدير العام لشؤون شمال أفريقيا والممثلة المقيمة في مصر لمجموعة بنك التنمية الأفريقي

١١:٠٠-١١:١٥

استراحة قهوة

١١:١٥-١٣:١٥

دعم رائدات الأعمال: نحو الشمول المالي للمرأة

من خلال التعاون بين وزارة التعاون الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، يعرض البنك تقرير المرأة في الأعمال التجارية في مصر WiB، والذي يستهدف مناقشة وعرض أفضل الممارسات والسياسات لتعزيز دور المرأة في الأعمال التجارية، ومناقشة التقدم الذي تم تحقيقه من خلال البرنامج الذي يطبقه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر، ومناقشة التحديات التي واجهت رائدات الأعمال في مصر لاسيما عقب جائحة كوفيد ١٩، وإظهار الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التمويل المحلية والبنك الأوروبي للمساعدة في التغلب على هذه التحديات، وسيشارك في هذه الورشة ممثلون عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ووزارة التعاون الدولي والقطاع المالي المصري.

مدير الورشة: السيدة الأستاذة/ **مي أبو النجا** وكيل اول المحافظ ، البنك المركزي المصري

الأمن الغذائي والتوظيف في أفريقيا في عصر التحول الرقمي

تستهدف الورشة تسليط الضوء على التطورات الأخيرة في مجال الممارسات الزراعية، وتوفير منصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة والخبرات بين بلدان قارة أفريقيا في مجالات الأمن الغذائي وإدارة المياه، فضلا عن التأكيد على الدور الذي تلعبه مصر في هذا المجال، وإمكانية تدشين مركز لبناء القدرات وتبادل المعرفة بين البلدان الأفريقية في السعي لتعزيز الأمن الغذائي في دول القارة.

مدير الورشة: السيد/ **منجستاب هايلي** المدير الإقليمي لبرنامج الأغذية العالمي لمنطقة جنوب أفريقيا

اليوم الثاني: الخميس ٩ سبتمبر ٢٠٢١

١٣:١٥-١٥:٠٠ **استراحة غداء**

١٥:٠٠-١٧:٠٠ **الابتكار وريادة الأعمال: الشباب قاطرة التنمية في أفريقيا والشرق الأوسط**

تستهدف ورشة العمل تسليط الضوء على دور الإبداع والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي في قارة أفريقيا ومناقشة الأدوات والسياسات التي تسرع من مشاركة الشباب في إنجاز أجندة التنمية في أفريقيا، واستكشاف الفرص والدور الذي يمكن أن يقوم به رواد الأعمال والشباب في قارة أفريقيا للإسراع من وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد قارة أفريقيا من أصغر قارات العالم ويستحوذ الشباب أقل من ٢٥ عامًا على ٦٠٪ من عدد السكان، بما يعد واحدًا من الأصول والقيمة المضافة التي تعزز من عملية تبني التحول الرقمي وسياسات الإبداع ووضع الأطر التنموية بقيادة عقول شابة ومهارات استثنائية.

مدير الجلسة: الدكتور **أيمن إسماعيل**، مؤسس ومدير AUC Venture Lab، وأستاذ مساعد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة والرئيس الفخري لمركز عبداللطيف جميل لريادة الأعمال

التعاون الثلاثي مع أفريقيا

تناقش هذه الورشة النتائج الرئيسية لتقرير التعاون الثلاثي في أفريقيا والذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وساهم فيه البنك الإسلامي للتنمية، وتستهدف مناقشة كيف يمكن للتعاون الثلاثي أن يدعم الجهود الأفريقية لمواجهة تحديات التنمية، ومكافحة التداعيات السلبية لجائحة كوفيد١٩، واستكشاف الآفاق المستقبلية للشراكات الثلاثية في ظل الفرص والتحديات التي ظهرت مع الرقمنة والتقدم التكنولوجي والتغيرات المناخية والتحولات الكبرى على مستوى القارة، كما تعمل الورشة على مشاركة خبرات الأسواق النامية والناشئة ومن بينها مصر، ومن الأهداف الرئيسية للورشة تسليط الضوء على أهمية الشراكات والتعاون الثلاثي والدور الذي يمكن أن يلعبه لتوسيع نطاق الابتكار والتنمية على مستوى قارة أفريقيا.

مدير الجلسة: السيدة/ **أيليني جيوكوس** مقدمة برامج ومراسلة/شبكة السي إن إن الإخبارية

١٧:٠٠-١٧:٣٠ **استراحة قهوة**

١٧:٣٠-١٨:٣٠ **الجالسة الختامية**
الاستثمار في رأس المال البشري

تقوم وزارة التعاون الدولي بتنظيم هذه الجلسة مع مجموعة البنك الدولي بهدف تسليط الضوء على الشراكات في مجال الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، والتي نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة في السنوات الماضية، مع إبراز الدور الفعّال الذي يلعبه التعاون الدولي في هذا المجال، وتستهدف الجلسة تعزيز العمل المشترك الذي يدفع نحو اتساق جهود شركاء التنمية مع المبادرات الوطنية لتطوير رأس المال البشري.

مدير الورشة: السيدة **لبنى بوظة** رئيس تحرير قسم الاقتصاد/قناة سكاي نيوز عربية

١٨:٣٠-١٩:٠٠ **حفل الختام**
كلمات ختامية

نهاية اليوم الثاني

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

مذكرة معلومات

منتدى مصر
للتعاون الدولي والتمويل
الإنمائي ٢٠٢١
في نسخته الأولى

٨-٩ سبتمبر ٢٠٢١

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

مع بداية عام ٢٠٢٠، وإطلاق الأمم المتحدة ما أسمته عِقدٌ من العمل الجاد لتحقيق أهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، واجه العالم أزمة جائحة كورونا التي دفعت المجتمع الدولي لتوجيه جهوده وحشدها نحو التغلب على تداعياتها السلبية بعيدة المدى التي تهدد التقدم الذي تم تحقيقه على مستوى كافة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وقد أظهرت الأزمة أهمية التعاون مُتعدد الأطراف، وحتمية تعزيز جهود التعاون الدولي بين كافة الأطراف ذات الصلة للتعافي من جائحة كورونا، وإعادة البناء بشكل أفضل لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال حشد الموارد المادية والتكنولوجية.

وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تواجهها جهود التنمية في العالم، ينعقد منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt - ICF، يومي ٨ و ٩ سبتمبر ٢٠٢١، تحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، ليجمع بين صانعي السياسات من مصر والعالم، وشركاء التنمية مُتعددي الأطراف والثنائيين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومراكز الفكر والأبحاث، لتوحيد الجهود وتحديد معايير التعافي المستدام لتحقيق نتائج قيمة تدفع جهود التنمية المستدامة على مستوى العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتسليط الضوء على أهمية قيادة الدول لجهود التنمية وتوجيه التعاون الدولي والتمويل الإنمائي ليحقق الأولويات الوطنية، خاصة في الاقتصادات الناشئة والنامية، مع التركيز على قارة أفريقيا، التي تمثل العمق الاستراتيجي لجمهورية مصر العربية.

يُشارك في المنتدى صانعو القرار الفاعلين وقادة التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من خلال التواجد الفعلي والمشاركة الافتراضية، لعرض تجارب التنمية المختلفة، كما يشمل الحدث عدد من الجلسات الحوارية، وورش العمل المُتخصصة لتسليط الضوء بشكل أكثر عمقًا على بعض موضوعات التنمية الملحة، من خلال التفاعل وتبادل الآراء بين المشاركين من مصر والمنطقة.

ويختتم منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF فعالياته بإصدار بيان مشترك من كافة الجهات المشاركة حول كيفية دفع آليات التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، من خلال ممارسات وسياسات متسقة ومتكاملة ومستدامة، تعكس توافق الأفكار والرؤى حول كيفية تحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم.

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

تنظم المنتدى

وزارة التعاون الدولي

المنظمون المشاركون

- البنك الأفريقي للتنمية
- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- الأمم المتحدة
- مجموعة البنك الدولي

المشاركون

- الوزراء من مصر والدول الأفريقية وصانعو السياسات
- الرؤساء الإقليميون والدوليون لمؤسسات التمويل الدولية وممثلو شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- ممثلو مجتمع الأعمال والقطاع الخاص
- مراكز الأبحاث الدولية والإقليمية

شكل انعقاد الملتقى

سيتم عقد المنتدى بشكل مشترك بين الحضور الفعلي والمشاركة الافتراضية

اليوم الأول
كلمات افتتاحية

. كلمات عدد من القادة وصانعي القرار وشركاء التنمية
. يتضمن اليوم ٤ جلسات حوارية حول الموضوعات التالية:

- **دور الشراكات متعددة الأطراف في جهود إعادة البناء ما بعد كوفيد ١٩**

تركز هذه الحلقة النقاشية رفيعة المستوى على مناقشة أهمية التعاون المتعدد الأطراف لتحقيق التعافي من جائحة كورونا. وسوف يتطرق القادة المشاركون من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ورؤساء مؤسسات التمويل الدولية إلى مناقشة أهمية الشراكات الإقليمية والدولية في تحقيق تنمية عادلة وشاملة.

- **تعزيز آليات التعاون الدولي والتمويل الإنمائي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠**

تركز هذه الجلسة على استدعاء الخبرات الناجحة والتجارب المطبقة للشراكات بين الأطراف ذات الصلة لتحقيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، بالإضافة إلى مناقشة الفرص التي وظهرت عقب جائحة كورونا لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الأممية.

- **تحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية**

تناقش هذه الجلسة كيفية مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسليط الضوء على الأدوات والطرق اللازمة لتشجيع مشاركته في التنمية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

- **التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الدول النامية**

تناقش الجلسة كيفية تحقيق دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التعافي من الآثار السلبية لجائحة كورونا، مع الأخذ في الاعتبار معايير الاستدامة من بينها تحقيق التنمية وخفض انبعاثات الكربون، والمرونة في مكافحة تغيرات المناخ، والشمولية.

اليوم الثاني
يتضمن اليوم ٦ ورش عمل حول الموضوعات التالية:

- **مشاركة تجربة مصر في مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة**

تستهدف ورشة العمل مشاركة التجربة المصرية الرائدة في مطابقة التمويلات الإنمائية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، مع دول قارة أفريقيا، لتحقيق نتائج فعالة ودفع تقدم دول القارة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، كما توفر ورشة العمل خبرات وتجارب قيمة لكافة المشاركين الذين مروا بتجارب مشابهة، لتعزيز قدراتهم على المضي قدمًا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعاون لرسم سياسات فعالة.

- **تفعيل آليات التعاون الإقليمي في ظل اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية**

تستهدف تلك الورشة تسليط الضوء على مميزات التعاون والتكامل الإقليمي لتعظيم الاستفادة من الاستثمار والتجارة البينية في قارة أفريقيا، بالإضافة إلى التعرف على التحديات التي قد تظهر في المستقبل. وتُعد اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية أكبر اتفاقية تجارة حرة على مستوى العالم حيث تضم ٥٤ دولة وسوق يبلغ حجمه ٣,٤ تريليون دولار، و١,٣ مليار نسمة، ويمكن أن تعزز التجارة البينية الأفريقية النمو الاقتصادي لدول القارة لاسيما عقب جائحة كورونا، خصوصًا من خلال منصات التجارة الإلكترونية، ومن الضروري أن يتم وضع نظام مُتكامل للتجارة الإلكترونية في قارة أفريقيا أخذًا في الاعتبار التحديات التي تُعرقل عملية التقدم والتطوير بما في ذلك حماية البيانات والأمن السيبراني.

- **دعم رائدات الأعمال: نحو الشمول المالي للمرأة**

من خلال التعاون بين وزارة التعاون الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، يعرض البنك تقرير المرأة في الأعمال التجارية في مصر WiB، والذي يستهدف مناقشة وعرض أفضل الممارسات والسياسات لتعزيز دور المرأة في الأعمال التجارية، ومناقشة التقدم الذي تم تحقيقه من خلال البرنامج الذي يطبقه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في مصر، ومناقشة التحديات التي واجهت رائدات الأعمال في مصر لاسيما عقب جائحة كوفيد ١٩، وإظهار الدور الذي يمكن أن تقوم به مؤسسات التمويل المحلية والبنك الأوروبي للمساعدة في التغلب على هذه التحديات، وسيشارك في هذه الورشة ممثلون عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ووزارة التعاون الدولي والقطاع المالي المصري.

- **الأمن الغذائي والتوظيف في أفريقيا في عصر التحول الرقمي**

تستهدف الورشة تسليط الضوء على التطورات الأخيرة في مجال الممارسات الزراعية، وتوفير منصة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة والخبرات بين بلدان قارة أفريقيا في مجالات الأمن الغذائي وإدارة المياه، فضلا عن التأكيد على الدور الذي تلعبه مصر في هذا المجال، وإمكانية تدشين مركز لبناء القدرات وتبادل المعرفة بين البلدان الأفريقية في السعي لتعزيز الأمن الغذائي في دول القارة.

- **الابتكار وريادة الأعمال: الشباب قاطرة التنمية في أفريقيا والشرق الأوسط**

تستهدف ورشة العمل تسليط الضوء على دور الإبداع والتكنولوجيا في تحقيق النمو الاقتصادي في قارة أفريقيا ومناقشة الأدوات والسياسات التي تسرع من مشاركة الشباب في إنجاز أجندة التنمية في أفريقيا، واستكشاف الفرص والدور الذي يمكن أن يقوم به رواد الأعمال والشباب في قارة أفريقيا للإسراع من وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد قارة أفريقيا من أصغر قارات العالم ويستحوذ الشباب أقل من ٢٥ عامًا على ٦٠٪ من عدد السكان، بما يعد واحدًا من الأصول والقيمة المضافة التي تعزز من عملية تبني التحول الرقمي وسياسات الإبداع ووضع الأطر التنموية بقيادة عقول شابة ومهارات استثنائية.

- **التعاون الثلاثي مع أفريقيا**

تناقش هذه الورشة النتائج الرئيسية لتقرير التعاون الثلاثي في أفريقيا والذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وساهم فيه البنك الإسلامي للتنمية، وتستهدف مناقشة كيف يمكن للتعاون الثلاثي أن يدعم الجهود الأفريقية لمواجهة تحديات التنمية، ومكافحة التداعيات السلبية لجائحة كوفيد١٩، واستكشاف الآفاق المستقبلية للشراكات الثلاثية في ظل الفرص والتحديات التي ظهرت مع الرقمنة والتقدم التكنولوجي والتغيرات المناخية والتحولات الكبرى على مستوى القارة، كما تعمل الورشة على مشاركة خبرات الأسواق النامية والناشئة ومن بينها مصر، ومن الأهداف الرئيسية للورشة تسليط الضوء على أهمية الشراكات والتعاون الثلاثي والدور الذي يمكن أن يلعبه لتوسيع نطاق الابتكار والتنمية على مستوى قارة أفريقيا.

يتضمن اليوم جلسة ختامية حول الاستثمار في رأس المال البشري:

تقوم وزارة التعاون الدولي بتنظيم هذه الجلسة مع مجموعة البنك الدولي بهدف تسليط الضوء على الشراكات في مجال الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، والتي نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الدولة في السنوات الماضية، مع إبراز الدور الفعّال الذي يلعبه التعاون الدولي في هذا المجال، وتستهدف الجلسة تعزيز العمل المشترك الذي يدفع نحو اتساق جهود شركاء التنمية مع المبادرات الوطنية لتطوير رأس المال البشري.

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

الجلسة الأولى

دور الشراكات متعددة الأطراف في جهود إعادة البناء ما بعد كوفيد ١٩

٨ سبتمبر ٢٠٢١
مدة الجلسة: ٧٥-٩٠ دقيقة
فندق النيل ريتز كارلتون

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

في ظل تزايد اعتماد العالم على العمل المشترك لتحقيق تعافي قوي ومرن من جائحة كورونا، تستهدف الجلسة تحديد الإجراءات المطلوبة لتعزيز فعالية التعاون متعدد الأطراف، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتسليط الضوء على مختلف الأطراف ذات الصلة، وذلك من خلال الحوار بين القادة وصناع القرار من الحكومات ومنظمات التمويل الدولية وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، والمجتمع المدني، ومراكز الفكر وقطاع الأعمال، كما تعد الجلسة تمهيدًا للموضوعات المطروحة خلال فعاليات المنتدى.

وتأتي هذه الجلسة على خلفية ما تسببت فيه جائحة كوفيد ١٩، من تحديات غير مسبوقة تدفع المجتمع الدولي لإعلاء مفاهيم العمل الجماعي والجهد المشترك والتكامل لمواجهتها، وتعزز الدعوة لاستغلال كافة الموارد، وتبرز الدور الحيوي للتعاون الدولي في إعادة البناء بشكل أفضل، والعمل على تحقيق أهداف مُشتركة تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والازدهار المشترك والاستدامة البيئية.

ويمكن تحقيق هذا التكامل من خلال تسخير الشراكات الفعالة بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ومراكز الفكر والأبحاث، من أجل تذليل عقبات التعاون الدولي، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد ويعزز المسئولية المشتركة، والحوكمة والتأثير المستدام.

ومن أهم مقومات العمل المشتركة والشراكات الدولية، تعزيز تبادل المعرفة ومشاركة التجارب الناتجة بين طافة الأطراف المعنية، بما في ذلك آليات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث يعدان أداتين هامتين لدفع الجهود الدولية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠ والتعافي من جائحة كورونا.

لذلك تعقد الجلسة الأولى تحت عنوان «تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة» وتهدف إلى:-

- **تحديد** السمات الرئيسية لأطر التعاون متعدد الأطراف إلي تتسم بالفاعلية اللازمة لمواجهة جائحة كورونا وآثارها متعددة الأبعاد على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي.
- **تسليط** الضوء على دور مختلف الأطراف المعنية بالتعاون متعدد الأطراف، في الوصول لشكل جديد من أشكال التعاون الدولي والتمويل التنموي والتشارك في جهود البحث والتطوير العابر للحدود لتحقيق التنمية الشاملة للجميع.
- **عرض** قصص نجاح الحكومات والمؤسسات الدولية خلال عام ٢٠٢٠ لتعزيز فاعلية التعاون الدولي متعدد الأطراف.
- **مناقشة** كيفية تحقيق التعاون الدولي الفعال، لضمان الاتساق بين أولويات التنمية الوطنية في الدول المختلفة وأهداف التنمية المستدامة الأممية، وتوفير التمويل لجهود التنمية الدولية واستخدام الموارد بشكل أفضل.
- **الوقوف** على الفرص التي أتاحتها جائحة كورونا والتي يجب استغلالها للإسراع من التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ومن بينها (التحول الرقمي وزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية).

المشاركون

- صانعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

النتائج المتوقعة

تسليط الضوء على الموضوعات الرئيسية التي سيتم مناقشتها خلال جلسات المنتدى، ووضع توصيات رئيسية فيما يتعلق بتمهيد السبيل نحو الوصول لتعاون متعدد الأطراف فعال ومؤثر في مواجهة جائحة كوفيد ١٩.

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

الجلسة الثانية

European Bank
for Reconstruction and Development

OECD

UNITED NATIONS

WORLD BANK GROUP

تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠

٨ سبتمبر ٢٠٢١
مدة الجلسة: ٧٥-٩٠ دقيقة
فندق النيل ريتز كارلتون

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

الهدف الرئيسي من هذه الجلسة النقاشية هو تعزيز الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الإنمائي في توجيه الموارد لتحقيق أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠، والتي واجهت تحديات في أعقاب تفشي جائحة كورونا على مستوى العالم، وذلك من خلال المناقشات بين القادة المحليين والإقليميين والدوليين من الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية وشركاء التنمية وقطاع الأعمال.

ويستهدف التعاون الدولي في الأساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مباشر، وبالتالي دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا السياق يُشير التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في ٢٠٢١، أن النظام العالمي يمتلك ٣٧٩ تريليون دولار منها ٨٠٪ في الدول أعضاء المنظمة، وأن توجيه ١٪ من هذه الأموال لتمويل التنمية يعد كافيًا لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، ورغم ذلك فإن ما تم توفيره لا يتعدى ٠,٠٤٪ فقط من هذه المبالغ في عام ٢٠٢٠.

وتبرز الأهمية الشديدة لهذه التمويلات في ظل الآثار السلبية التي تسببت فيها جائحة كوفيد ١٩، وامتدادها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية بشكل غير مسبوق، وانعكاسها على تباطوء الجهود الدولية المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب تغييرًا جذريًا وتكاتف بين المجتمع الدولي لاستعادة وتيرة العمل نحو تحقيق أجندة ٢٠٣٠، لاسيما منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التي تعد في أمس الحاجة لإعادة النظر في هذا الأمر وتقييم سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة وتجاوز هذه التحديات.

ولضمان كفاءة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال التعاون الدولي والتمويل الإنمائي الفعال، فلابد من استخدام آليات مناسبة لرصد وتتبع التقدم نحو تنفيذ هذه الأهداف، بجانب ذلك فإن عملية جمع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتحليلها بدقة يعد أمرًا بالغ الأهمية لتمكين صانعي القرار من اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة والدراسات السليمة، ولا سيما للمساهمة في القضاء على الفقر وأوجه عدم المساواة وسد الفجوات المعرفية والقدرات، وهذا يؤكد على أهمية الملكية الوطنية لخطط التنمية ومواءمتها مع خطط التعاون الإنمائي وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.

ومن أهم مميزات التعاون الدولي أنه يشكل أداة هامة لبناء شراكات دولية فعالة وناجحة تعمل على تعزيز عملية تبادل المعرفة وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وتبادل الحوار والخبرات ونقل التكنولوجيا وسياسات الإصلاح ودفع عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة التبادل التجاري.

وفي هذا الإطار تستهدف جلسة «تعزيز آليات التمويل الدولي للتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» الآتي:-

- **تسليط** الضوء على دور التعاون الإنمائي في توفير وحشد الموارد والتمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع استكشاف أدوات التعاون الدولي المختلفة مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وكيف تنعكس على وجود آليات مبتكرة لتعزيز أثر هذا التعاون.
- **تحديد** فجوات القدرات التي تحول نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ورؤية ٢٠٦٣.
- **تحديد** الفجوات التمويلية التي تعيق تنفيذ أجندة ٢٠٣٠، واستكشاف مصادر التمويل الإضافية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تحالف المستثمرين الدوليين من أجل التنمية، تمويل الكاربون، صناديق المناخ الأخضر، إلخ.
- **معالجة** الفجوات في عملية رصد وتقييم مساهمة التعاون الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **استكشاف** إمكانية تعزيز خطة عمل أجندة التنمية المستدامة الأممية ٢٠٣٠، من خلال إطار عمل مشترك لمتابعة وتقييم النتائج من أجل تحقيق تعاون إنمائي فعال، وتقييم نتائج الشراكات التنموية العالمية.

المشاركون

- صانعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

النتائج المتوقعة

ستعمل الجلسة على وضع توصيات رئيسية بالتوافق بين جميع المشاركين حول الطريقة الأفضل التي يمكن من خلالها المضي قدمًا نحو تحقيق خطة التنمية ٢٠٣٠ من خلال تعاون إنمائي أكثر فاعلية.

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

الجلسة الثالثة

تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية من خلال التعاون الدولي

٨ سبتمبر ٢٠٢١
مدة الجلسة: ٧٥-٩٠ دقيقة
فندق النيل ريتز كارلتون

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

تستهدف هذه الجلسة تشجيع وتحفيز استثمارات وموارد القطاع الخاص نحو التنمية من خلال الشراكات الدولية للإسراع من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال المناقشات الثرية بين ممثلي الحكومات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وشركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين والمجتمع المدني وقطاع الأعمال ومراكز الفكر والأبحاث.

وتأتي أهمية مشاركة القطاع الخاص في التنمية في ظل تذبذب الموارد التي تتوافر من التعاون الإنمائي وعدم استقرارها، في ظل سعي الدول لتحقيق التعافي من جائحة كورونا، وهو ما يثير الشكوك حول التدفقات المستقبلية، وبالتالي اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة والتي تقدر حاليًا بنحو ٣,٧ تريليون دولار أمريكي، وهو ما يجعل الحاجة ملحة لمزيد من مصادر وأدوات التمويل على مستوى العالم لتنفيذ أجندة ٢٠٣٠، ومن بينها القطاع الخاص، وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن ١,١٪ فقط من إجمالي الأصول المالية على مستوى العالم كافية لتغطية فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة.

وهناك فرص تمويلية ضخمة متاحة للقطاع الخاص في مختلف قطاعات التنمية، في ظل التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا، وتوجيه موارد التعاون الإنمائي نحو القطاعات الاجتماعية، ولذلك فإنه من الأهمية بمكان تقييم التغيرات التي تحدث على مستوى التعاون الدولي والتمويل الإنمائي واستكشاف آفاق مشاركة القطاع الخاص على المستوى الدولي والإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق فإن مشاركة القطاع الخاص تمثل حافزًا وداعمًا قويًا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، من خلال العديد من نقاط القوة مثل الكفاءة والابتكار والرقمنة، والموارد البشرية؛ ورغم نمو استراتيجيات الاستثمار التي تتسق مع معايير الاستدامة والتأثير، إلا أنها لا تُمثل سوى نسبة قليلة من الأصول المالية العالمية الموجهة للتنمية، لذلك فإن التزام شركات القطاع الخاص بالمعايير البيئة والاجتماعية والحوكمة يمثل داعمًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال سد الفجوة وتحقيق المواءمة بين استراتيجيات الأعمال المعتادة واحتياجات التنمية المستدامة .

ويمكن تشجيع مُشاركة القطاع الخاص، من خلال السياسات الاقتصادية الفعالة، وتعزيز العلاقات بين الشركات وكافة الأطراف ذات الصلة بما يدفعهم نحو الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتمويل المختلط، والتي تمثل نماذجاً لتعزيز هذا التحول في دور القطاع الخاص، بما يخلق قيم مستدامة ويعزز النتائج الإيجابية ويُمَكن الشركات من مراعاة المعايير الاجتماعية والبيئية والحوكمة بالتوازي مع تعظيم الأرباح.

وتستهدف جلسة «تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية» تحقيق الأهداف التالية:-

- **تسليط** الضوء على الإصلاحات اللازمة لتحفيز استخدام التمويلات التنموية وموارد التعاون الإنمائي، لتحفيز مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من موارده وخبراته من حيث الدعم الفني والتقني وتبادل المعرفة ودفع الابتكار والتحول الرقمي.
- **تحديد** الخطوات اللازمة لتعزيز بيئة الأعمال لجذب المستثمرين لاسيما في المجالات التالية:
  - القطاعات ذات الأولوية عالية النمو لجذب المستثمرين من القطاع الخاص.
  - وضع سياسات صناعية قابلة للتطبيق وتطوير البنية التحتية الملائمة بما في ذلك المناطق الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة.
  - تنمية رأس المال البشري لإعداد القوى العاملة القادرة على تلبية احتياجات السوق.

- **تبني** أشكال جديدة من الشراكات والأدوات المالية المستدامة، بما في ذلك التمويل المبتكر والاستثمار المؤثر وأدوات التمويل المختلط.
- **دمج** أهداف التنمية المستدامة في أسواق رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال آليات مُنظمة وفعالة.

المشاركون

- صانعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

النتائج المتوقعة

الوصول إلى التوصيات اللازمة لتمهيد وتحفيز بيئة مشاركة القطاع الخاص في الجهود التنموية عقب جائحة كورونا.

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

الجلسة الرابعة

African Development Bank

European Bank
for Reconstruction and Development

OECD

UNITED NATIONS

WORLD BANK GROUP

التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الناشئة والنامية

٨ سبتمبر ٢٠٢١
مدة الجلسة: ٧٥-٩٠ دقيقة
فندق النيل ريتز كارلتون

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

تُناقش هذه الجلسة الحوارية التحدي المزدوج الذي يواجه العام في الفترة الحالية، وهو التخفيف من الآثار الضارة للتغير المناخي وفي ذات الوقت مكافحة الآثار السلبية لجائحة كورونا وانتشارها لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وذلك بمشاركة القادة وصانعي القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وممثلي شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين ومراكز الفكر والمجتمع المدني.

ويأتي التركيز على منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا كونها من أشد المناطق تأثرًا بتغير المناخ، مما يهدد النظم البيئية في هذه الدول وسبل عيش المواطنين لاسيما الفئات الأكثر ضعفًا والأقل دخلا، هذا في الوقت الذي تمثل فيه جائحة كورونا ضغوطًا متزايدة على دول العالم، واختبارًا لمرونتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن ذلك تواجه دول المنطقة تحديات ومخاطر ندرة المياه والهجرة ونسب التلوث الموجودة مسبقًا، كل هذه المشكلات تشكل تحديات استثنائية لدول المنطقة تُهدد مكاسب التعاون الدولي والتمويل الإنمائي ومساعي التنمية في هذه الدول.

ورغم أن جائحة كورونا أثرت بشكل غير مباشر على البيئة بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي وبالتالي انخفاض انبعاثات الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، وتحسين جودة الهواء، إلا أنه لا يمكن الاعتماد فقط على هذه النتائج، بل يجب الحفاظ عليها وتعزيزها من خلال دمج العمل المناخي في استراتيجيات التعافي، وخلق بيئة مُستدامة يمكن فيها تحقيق التنمية بدون زيادة الملوثات وغازات الاحتباس الحراري، وقد دفعت جائحة كورونا العديد من الدول بالفعل لاغتنام الفرصة ووضع السياسات والتدابير اللازمة لخفض انبعاثات الكربون لتحقيق التعافي الأخضر.

وبالفعل قام الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا والصين بوضع خطط لدمج العمل المناخي في استراتيجيات التعافي من أجل تعزيز النمو المستدام وتوفير الموارد لحلول مكافحة التغيرات المناخية، وتعزيز التحول الأخضر، فعلى سبيل المثال خصص الاتحاد الأوروبي في خطته للتعافي التي أطلق عليها «الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي» نحو ثلث إجمالي الإنفاق للعمل المناخي؛ ورغم ذلك فإن الحاجة ماتزال ملحة لمزيد من الجهود لتحقيق أهداف اتفاقية باريس للمناخ وإطار عمل سنداي للحد من الكوارث والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠.

وفي محاولة لمعالجة الفجوة التي تتسع بين أفريقيا وبقية مناطق العالم لاسيما خلال جائحة كورونا طالبت قمة تمويل الاقتصادات الأفريقية التي عقدت في باريس مايو ٢٠٢١، في توصياتها بضرورة إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي لزيادة الأموال المتوافرة لقارة أفريقيا إلى ١٠٠ مليار دولار مقابل ٣٣ مليار دولار، كما سلطت القمة الضوء على أهمية تحفيز مشاركة القطاع الخاص، وتسريع وتيرة التحول الرقمي والأخضر، وتوسيع قاعدة المستثمرين المهتمين بتمويل العمل المناخي، فضلا عن دور البلدان المتقدمة في توفير الموارد المالية والتقنية لدعم قارة أفريقيا.

إن المناطق القادرة على الصمود أمام التغيرات المناخية هي التي يمكن أن تحقق اقتصاد مستدام وتعزز التنمية للمواطنين، وقد ساهمت جائحة كورونا في دفع العالم نحو إعادة التفكير في نهج التنمية والتعافي، وتعزيز الحاجة للعمل المناخي والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليلها من ٢ درجة مئوية إلى ١,٥ درجة مئوية، وتتطلب عملية تحقيق التنمية بدون زيادة انبعاثات الكربون، التحول نحو الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء والزرقاء، وترسيخ الممارسات الزراعية الذكية والاقتصاد الدائري، وهو ما يستلزم استثمارات ضخمة لتعزيز استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك.

في الوقت نفسه لا تمتلك معظم دول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا الموارد الكافية لتحمل تكلفة التحول الأخضر، حيث يتطلب تكيف المنطقة مع التغيرات المناخية وتخفيف أضرارها استثمارات بنحو ٣ تريليون جنيه بخلاف المساعدات التقنية وبناء القدرات، وهذه المبالغ تزيد بشكل كبير عن مساهمة دول القارة في انبعاثات الكربون والتي تقل عن ٧٪، من أجل ذلك فمن الضروري تكاتف المجتمع الدولي لدعم استجابة منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لجهود مكافحة التغيرات المناخية وتعزيز قدرة الدول على مواجهة الصدمات المستقبلية، ودمجهم بشكل أفضل في استراتيجيات العالم للتعافي والتأقلم مع الوضع الطبيعي الجديد والعمل لغدٍ أفضل.

وتعمل جلسة «التحول الأخضر: الفرص والتحديات التي تواجه الاقتصاديات الناشئة والنامية» علي تحقيق العديد من الأهداف:-

- **دراسة** الفرص والآثار المترتبة على تحول المجتمعات إلى الاقتصاد الأخضر والتنمية منخفضة الكربون والتكيف مع تغيرات المناخ على اقتصاديات دول المنطقة .
- **استكشاف** مساهمة التعاون الإنمائي والتمويل الدولي في دعم الجهود التي تقوم بها البلدان في تعميم العمل المناخي مع معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
- **تسليط** الضوء على الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص لمعالجة أزمة تغير المناخ والتحول نحو الاقتصاد الأخضر ومناقشة الفرص المتاحة للاستثمارات الخاصة.

المشاركون

- صناعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

النتائج المتوقعة

وضع العديد من التوصيات الناتجة من المناقشات بين المتخصصين والمعنيين وصانعي القرار لاستكشاف كيفية تعزيز العمل المناخي عقب جائحة كورونا.

EGYPT-ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

ورشة عمل ١

مشاركة تجربة مصر في مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

٩ سبتمبر ٢٠٢١
مدّة الورشة: ١٢٠ دقيقة
فندق النيل ريتز- كارلتون القاهرة

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

تنظم هذه الورشة وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع المكتب الإقليمي للأمم المتحدة، من أجل استعراض التجربة المصرية الرائدة في وضع نهج للدبلوماسية الاقتصادية، والذي يتضمن مبدأ أساسي وهو مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، بما يعزز قدرة الدولة على مواءمة التمويلات التنموية مع أهداف التنمية المستدامة الأممية وأهدافها الوطنية.

وكانت وزارة التعاون الدولي قد وضعت إطارًا للدبلوماسية الاقتصادية للدفع بالتعاون مُتعدد الأطراف، وذلك في ضوء الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة وإطلاق الأمم المتحدة ما أسمته «عقد من العمل»، والتحديات التي يواجهها العالم خلال جائحة كوفيد ١٩، ويتكون إطار الدبلوماسية الاقتصادية من ثلاثة مبادئ: ١) منصات التعاون التنسيقي المشترك ؛ ٢) مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ؛ ٣) سرد الشراكات العالمية؛ وتستهدف هذه المبادئ تعزيز المشاركة الشاملة والفعّآلة مع شركاء التنمية والحكومات وصانعي السياسات العالميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق رؤية الدولة التنموية بما يتسق مع الأهداف الأممية الـ ١٧ للتنمية المستدامة.

ويعد المبدأ الثاني: مطابقة التمويل الإنمائي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، أحد الركائز الأساسية لتعزيز وإثراء الشراكات المصرية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، وقامت وزارة التعاون الدولي بعملية المطابقة مستخدمة إطار المؤشرات العالمي للأمم المتحدة، بالإضافة للأنظمة المعتمدة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمراجع أساسية، كما اعتمدت منهجيتين رئيسيتين: (١) منهجية مطابقة التمويلات القطاعية (٢) منهجية أكثر تفصيلا لمطابقة المشروعات، وفي إطار المنهجية الثانية تم استخدام آليتين مختلفتين؛ (أ) مطابقة المشروعات مع هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة (ب) مطابقة المشروعات مع أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة.

وتعمل آلية مُطابقة التمويلات التنموية ومحفظة التعاون الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة، على قياس مدى توافق المشروعات المُنفذة مع جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة بشكل دقيق، بحيث تكون القرارات المُتعلقة بالشراكات المستقبلية موجهة بشكل أكثر فاعلية لتحقيق نتائج أكثر تأثيرًا، وسد الفجوات التي لم يتم العمل عليها. وكذلك ضمان رؤية واضحة لاتجاهات الشراكات التنموية المستقبلية.

ومن هذا المنطلق تستهدف ورشة العمل استعراض تجربة مصر الناجحة في مطابقة التمويلات الإنمائية مع أهداف التنمية المستدامة، من أجل تعزيز تبادل الخبرات وحصد نتائج فعالة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. كما ستوفر الورشة مجموعة أدوات عملية يمكن تطبيقها من قبل البلدان والمؤسسات الإنمائية الأخرى.

تهدف هذه الورشة إلى:

- **مناقشة** دور مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في دعم صناعة السياسات.
- **تحليل** المنهجية التي طورتها وزارة التعاون الدولي لتحديد مدى مساهمة التمويل التنموي في تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة .
- **تحديد** قابلية تطبيق آلية مطابقة التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى.

قائمة الحضور:

- وزراء من مصر والدول الأفريقية
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

ورشة عمل ٢

تفعيل آليات التعاون الإقليمي في ظل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية

itfc
International Islamic Trade Finance Corporation

AfCFTA
Creating One African Market

٩ سبتمبر ٢٠٢١
مدّة الورشة: ١٢٠ دقيقة
فندق النيل ريتز- كارلتون القاهرة

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

في ١٠ فبراير ٢٠٢٠، وجه رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي ببدء مفاوضات بروتوكول التجارة الإلكترونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي تمثل فرصة فريدة لبلدان القارة الأفريقية لإرساء توجه مشترك من أجل تنسيق لوائح الاقتصاد الرقمي بشكل عام والاستفادة من فوائد التجارة الإلكترونية.

وتتزامن مناقشات التجارة الإلكترونية في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية مع مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة الإلكترونية التي تم إطلاقها في دافوس عام ٢٠١٩ حول ستة مواضيع رئيسية: تعزيز التجارة الإلكترونية، الانفتاح والتجارة الإلكترونية، الثقة والتجارة الإلكترونية، القضايا الشاملة، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والوصول إلى الأسواق. لذلك، فإن التوصل إلى موقف أفريقي مشترك في ظل اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية قد يسهم في تعزيز مواقف البلدان الأفريقية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في هذا الشأن.

مما لا شك فيه أن البلدان التي لديها نسبة انتشار أكبر لخدمات الإنترنت تتمتع بدرجة أكبر من الانفتاح التجاري وتكون لديها قدرة على الوصول بمنتجاتها لمزيد من الأسواق، حيث تسهم زيادة «الاتصال الرقمي» بنسبة ١٠٪ إلى زيادة تجارة السلع بنحو ٢٪، وفي تجارة الخدمات بنسبة تزيد عن ٣٪، وفي حالة دمج تأثير الرقمنة مع اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية تسهم في زيادة صادرات السلع بنسبة ٢,٣٪، ويعكس ذلك أهمية الرقمنة في جميع القطاعات، بما في ذلك الزراعة والموارد الطبيعية والمنسوجات، وتسهم في تعزيز قدرة البلدان على جني فوائد أكبر من اتفاقيات التجارة الإقليمية .

تؤكد منظمة التجارة العالمية في تقرير لعام ٢٠٢٠، أنه على الرغم من أن فوائد التجارة الرقمية كانت واضحة بالفعل قبل الجائحة، إلا أن الأدلة تشير إلى أنها قد أدت إلى تسريع التجارة الإلكترونية بشكل مباشر، مع ارتفاع كبير في ومعاملات الشركات والعملاء عبر الإنترنت، لاسيما على مستوى المستلزمات الطبية والاحتياجات المنزلية والمنتجات الغذائية، بينما قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقرير إن الحكومات في حاجة ملحة تعزيز التجارة الرقمية للتخفيف من التباطؤ الاقتصادي وتسريع عملية التعافي.

لم يكن تأثير الجائحة الذي انعكس بالإيجاب على التكنولوجيا الرقمية في إفريقيا ملموسًا بسبب نقاط الضعف في تنمية الاقتصاد الرقمي في القارة، منها التكاليف المرتفعة للإنترنت وضعف الخدمات البريدية وتكاليف التجارة عبر الحدود والتحديث المحدود لأنظمة الدفع الإلكترونية والرقمية، Futi and Macleod ٢٠٢١. بالإضافة إلى ذلك، تختلف أنظمة التجارة الإلكترونية بشكل كبير بين البلدان الأفريقية، وتستحوذ ١٠ دول أفريقية فقط على ٩٤٪ من جميع الأعمال التجارية عبر الإنترنت في القارة (مركز التجارة الدولية ، ٢٠٢٠). ترجع الأسباب إلى وجود منصات تبادل تجاري تفرض قيودًا خاصة بمنشأ البائعين، إذ أن ٥٧٪ من الأسواق تسمح للبائعين المحليين فقط بالتجارة على منصتهم، بينما ٢٨٪ من تلك الأسواق تقدم خدمة الدفع عبر الإنترنت (مركز التجارة الدولية ، ٢٠٢٠).

وبشكل عام التحديات الستة الكبرى التي تواجه التجارة الإلكترونية عبر الحدود في أفريقيا هي: ضعف البنية التحتية للاتصالات، العوائق اللوجستية: الكفاءة البريدية وتكاليف التسليم والنقل، المشاكل الضريبية، منها الضرائب الأجنبية والازدواج الضريبي وأنظمة ضريبة القيمة المضافة، عدم وجود طرق دفع موثوقة، نقص الوعي بالقواعد الوطنية والإقليمية، الرسوم والإجراءات الجمركية Banga et al., ٢٠٢١.

لذا، فإن حلقة النقاش بعنوان « تفعيل آليات التعاون الإقليمي في ظل اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية» سوف تناقش:

- **الدور المحوري** الذي يمكن أن تلعبه منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في معالجة كافة تحديات التجارة الإلكترونية.
- **استكشاف** الآثار المترتبة على جودة البنية التحتية والمعايير في دعم مشاركة القطاع الخاص في التجارة الرقمية.
- **تتناول** خطط المنظمين والقطاع الخاص لتعزيز عملية تبادل البيانات، عبر الحدود، وتذليل المخاوف بشأن استخدام البيانات وإساءة استخدامها؛ المخاوف المتزايدة بشأن حماية الخصوصية؛ الأمن الرقمي؛ حماية الملكية الفكرية؛ سياسة المنافسة؛ والسياسة الصناعية.
- **تناقش** كيف يمكن تيسير التجارة عبر الحدود بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم دراسات حالة عن التجارة التي تشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

المشاركون

- صانعو القرار على المستوى المحلي والإقليمي والدولي
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

ورشة عمل ٣

دعم رائدات الأعمال: نحو الشمول المالي للمرأة

European Bank
for Reconstruction and Development

٩ سبتمبر ٢٠٢١
مدّة الورشة: ١٢٠ دقيقة
فندق النيل ريتز- كارلتون القاهرة

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

خلال فعاليات هذه الورشة وبالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية سيتم إطلاق برنامج تعزيز دور المرأة في سوق العمل Women In Business، وتسليط الضوء عليه، ومناقشة أفضل السبل والممارسات لدعم المشروعات التي تقودها السيدات في مصر. ويهدف البرنامج الذي ينفذه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مع البنك الأهلي المصري، إلى تعزيز ودعم دور رائدات الأعمال في مصر من خلال توفير الخدمات الفنية والمالية للنساء للتوسع في أعمالهن.

وتعتبر مشاركة المرأة في سوق العمل أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة والنمو، ورغم الجهود الدولية المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل وبيئة ريادة الأعمال، إلا أن الفجوة ما بين الجنسين مازالت متسعة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إلى أن ١,٨٪ من النساء يمتلكن أعمالهن الخاصة، مقابل ١٠,٣٪ من الرجال، بينما يمثلن ١٠٪ من رواد الأعمال، وذلك بسبب التحديات التي تعيق رائدات الأعمال في مصر من أهمها القدرة على الوصول للموارد المالية، والقدرات التقنية، والمفاهيم الاجتماعية الخاطئة.

وانطلاقًا من هذا المشهد فإن برنامج المرأة في سوق العمل، يعمل على معالجة هذه التحديات، وتحقيق أحد الأهداف الرئيسية للحكومة المصرية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وهو تعزيز اقتصاد شامل ومستدام، من خلال توفير خطوط الائتمان للسيدات وتوفير برامج التدريب والاستشارات وتعزيز الخبرات الفنية، وتوسيع نطاق أعمالهن ليسهمن بفاعلية في نشاط الاقتصاد المصري من خلال أعمالهن الخاصة.

ويتسق برنامج المرأة في سوق العمل التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مع الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠، على صعيد تعزيز وصول المرأة للفرص الاقتصادية، كما أنه يتماشى مع الخطة التنفيذية لمحفز سد الفجوة بين الجنسين، الذي أطلقته وزارة التعاون الدولي، والمجلس القومي للمرأة، بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، والقطاع الخاص، بهدف تعزيز السياسات الحكومية وخلق بيئة مواتية لتسريع تكافؤ الفرص بين الجنسين وتحقيق الشمول المالي، ووضع تدابير وسياسات من شأنها النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

بجانب ذلك يسهم برنامج المرأة في سوق العمل، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، كما يتماشى مع استراتيجية عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ٢٠٢١-٢٠٢٥، والتي من بين أهدافها تعزيز ثقافة الاستثمار التي تأخذ في اعتبارها التنوع الاجتماعي، وهو ما يعكس دور الشراكة الاستراتيجية بين وزارة التعاون الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تمكين النساء اقتصاديًا في مصر.

في هذا السياق توفر ورشة عمل دعم رائدات الأعمال: نحو الشمول المالي للمرأة للآتي:

- **استعراض** الأثر التنموي والنتائج لتطبيق برنامج المرأة في سوق العمل Egypt Women In Business.
- **مناقشة** التحديات التي تواجه رائدات الأعمال في مصر، لاسيما عقب جائحة كوفيد ١٩ وكيف يمكن للمؤسسات المالية المحلية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دعم التغلب على هذه الحديات.
- **استعراض** كيف يمكن أن يسهم زيادة وصول المرأة إلى التمويل والدعم الفني في دعم التنمية الاقتصادية.
- **الوقوف** على التحديات التي فرضتها الرقمنة على رائدات الأعمال في مصر عقب جائحة كوفيد ١٩.
- **تسليط** الضوء على أهمية القطاع المالي ليس فقط على مستوى توفير الموارد المالية ولكن أيضًا على مستوى توفير المنتجات المصممة خصيصًا لفئات بعينها وتقديم الخدمات غير المالية.

المشاركون

- صانعو السياسات
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- المؤسسات المالية المصرية
- منظمات المجتمع المدني
- رواد الأعمال
- مراكز البحوث

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

ورشة عمل ٤

الأمن الغذائي والتوظيف في أفريقيا في عصر التحول الرقمي

WFP
World Food Programme

٩ سبتمبر ٢٠٢١
مدّة الورشة: ١٢٠ دقيقة
فندق النيل ريتز- كارلتون القاهرة

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

بالمشاركة مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) سيتم إطلاق المبادرة الإقليمية لتحقيق الأمن الغذائي وإدارة المياه، من خلال ورشة عمل «الأمن الغذائي والتشغيل في أفريقيا في عصر الرقمنة»، والتي ستعمل أيضًا على مشاركة الخبرات المصرية وقصص النجاح المنفذة مع شركاء التنمية في مجالي الأمن الغذائي وإدارة المياه، وبحث سبل مشاركة التجارب والخبرات بين البلدان الأفريقية، لاسيما من خلال مركز الأقصر للابتكار، الذي تم تدشينه في مصر، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ليعد منصة وطنية لمشاركة المعرفة مع دول القارة.

وتمثل قضية الأمن الغذائي والمائي في قارة أفريقيا محورًا أساسيًا من محاور التنمية، لاسيما وأن القارة تضم ٦٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة حول العالم، ويضم القطاع ٦٠٪ من القوى العاملة و١٦,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للقارة، وهو ما يجعلها تمتلك الإمكانيات الهائلة لتصبح سلة غذاء العالم. ورغم هذه الإمكانيات إلا أنه مع مخاطر التغير المناخي والأضرار التي تسببت بها جائحة كورونا، فإن تحقيق الأمن الغذائي يُمثل تحديًا للقارة أو العالم كله. لذا، فإن اعتماد أساليب زراعة مستدامة وممارسات ذكية للتعامل مع التغير المناخي، بما في ذلك تقنيات الحصاد المتقدمة، يعد أمرًا ذا أهمية محورية من أجل بناء أنظمة زراعية وغذائية مرنة.

وتنعكس الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي بشكل مباشر على انخفاض معدلات الفقر وتحسين أحوال المواطنين، وتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، لاسيما الهدف الأول: القضاء على الفقر، والهدف الثاني: القضاء التام على الجوع، والهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف الثالث عشر: العمل المناخي.

ومن الأهمية بمكان إدراك أن التغلب على التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، يتطلب التعاون الفعال بين البلدان الأفريقية، فضلًا عن الاستفادة من البحث العلمي وتوسيع أفق الابتكار لتحقيق النمو المستدام، وهو ما يعمل عليه شركاء التنمية لتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة في القارة، من بينهم برنامج الأغذية العالمي.

وتتمتع مصر بشراكات تنموية فعالة مع برنامج الأغذية العالمي، تستهدف من خلالها تحسين قدرة المجتمعات الريفية على الصمود أمام التغير المناخي، وذلك من خلال عملية نقل التكنولوجيا وتبني الممارسات الزراعية المستدامة مثل أنظمة الري التي تعمل بالطاقة الشمسية، بالإضافة إلى تنويع مصادر الدخل للمواطنين. ونتج عن هذا التعاون المشترك العديد من الإنجازات، من بينها مركز « الأقصر للابتكار وتبادل المعرفة «، الذي يعمل كمحور لتبادل المعرفة والخبرات بين بلدان الجنوب في شتى المجالات، مثل الإنتاجية الزراعية والأنشطة المدرة للدخل والتغذية وإدارة المياه. بالإضافة إلى كونه منصة لتبادل المعرفة، يعمل المركز أيضًا على دعم التحول الريفي والبنية التحتية المستدامة. ويعتبر هذا المركز نموذج يُحتذى به كمثال للنماذج الناجحة التي يمكن تنفيذها في مصر والدول الأفريقية، والتي تم تحقيقها بالتعاون بين المجتمع المدني ومراكز البحوث والجامعات.

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

تستهدف ورشة الأمن الغذائي والتوظيف في أفريقيا في عصر التحول الرقمي:

- **تحديد** التحديات الرئيسية والفرص المتاحة لتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا.
- **إلقاء** الضوء على أحدث التطورات في التنمية الزراعية في مصر وأفريقيا، وأهمية تعزيز تبادل المعرفة بداخل أفريقيا وبين بلدان الجنوب.
- **استكشاف** النماذج الناجحة القابلة للتكرار في مجالات مختلفة، خاصةً في إدارة المياه والتأقلم مع التغير المناخي وتحقيق الأمن الغذائي.
- **إبراز** الدور الذي يلعبه مركز الأقصر للابتكار وتبادل المعرفة، في تعزيز الشراكات الشاملة من أجل تحقيق التكامل بين البلدان الأفريقية.

المشاركون

- وزراء من مصر والدول الأفريقية
- المديرين الإقليميين لبرنامج الأغذية العالمي في أفريقيا والشرق الأوسط
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

EGYPT-ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

ورشة عمل ٥

الابتكار وريادة الأعمال: الشباب قاطرة التنمية في أفريقيا والشرق الأوسط

Google

٩ سبتمبر ٢٠٢١
مدّة الورشة: ١٢٠ دقيقة
فندق النيل ريتز- كارلتون القاهرة

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

تستهدف ورشة العمل استكشاف الفرص المتاحة في قارة أفريقيا لتحقيق النمو من خلال تسخير إمكانات التطورات التكنولوجية السريعة، ومناقشة وسائل تعزيز الحلول المبتكرة التي يأتي بها الشباب من أجل تحقيق النمو المستدام، لدعم مشروع الاتحاد الأفريقي، للتحول الرقمي في القارة، الذي يعد دافعًا نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

إن التحول الرقمي يكتسب أهمية متزايدة كل يوم، حيث تُشير أحدث الإحصائيات، إلى أن قيمة الاقتصاد الرقمي عالميًا تبلغ حوالي ١١,٥ تريليون دولار، بما يعادل ١٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويُتوقَع أن يصل هذا الرقم إلى٢٥٪ خلال أقل من عقد من الزمان، ويترتب على هذا التحول إعادة تشكيل نماذج واستراتيجيات الأعمال وتعزيز كفاءتها، لتحسين إنتاجية القوى العاملة وخفض تكاليف المعاملات وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

وفي هذا الإطار، فإن انتشار الاقتصاد الرقمي يُعتبر فرصة جيدة لتعزيز مصادر النمو والتنوع الاقتصادي لبلدان قارة أفريقيا، وخلق فرص عمل وجذب استثمارات جديدة في مختلف القطاعات، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، لاسيما وأن أفريقيا تعتبر أصغر قارة في الفئات العمرية، وتضم ٦٠٪ من السكان دون سن الـ ٢٥ عامًا، لذا تستطيع القارة الاستفادة من الفرص الاقتصادية الجديدة من أجل الدفع نحو النمو الشامل والمستدام الذي يعمل بشكل أساسي على معالجة التحديات التي يواجهها الشباب.

من ناحية أخرى فإن بيئة ريادة الأعمال في أفريقيا تنمو بشكل سريع، بما يفتح أفقًا غير مستغلة للنمو، ويكشف العديد من الثغرات التي يجب التغلب عليها، من خلال استغلال نمو صناعة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا في القارة، والتي شهدت تطورات ضخمة مؤخرًا، فوفقًا لمؤسسة Partech، استطاعت ٣٤٧ شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا في أفريقيا جمع استثمارات بقيمة ١,٤ مليار دولار في ٣٥٩صفقة بيع أسهم خلال ٢٠٢٠، وهو ما لفت انتباه الحكومات في القارة التي بدأت في تعزيز بيئة ريادة الأعمال والشركات الناشئة من خلال الخدمات والحوافز المرنة.

وعلى الصعيد العالمي، لا تتوقف التطورات التكنولوجيا مطلقًا، وهو ما يجعل الشركات الناشئة دائمًا قادرة من خلال تطوير قدراتها على تغيير شكل الأسواق وإعادة تشكيلها، وهو ما يدفع المؤسسات الكبرى والحكومات على توفير الحوافز وعوامل الجذب، لهذه الشركات باعتبارها شريكًا محتملا.

وفي ضوء كل هذه التطورات، تعمل هذه الورشة على توفير فرصة فريدة من نوعها للمشاركين لتسليط الضوء على الإصلاحات السياسية اللازمة لخلق بيئة مواتية تستهدف، تحسين القوانين، وتحديث البنية التحتية من أجل تسهيل التحول الرقمي في جميع أنحاء أفريقيا، ذلك بالإضافة إلى إتاحة التمويل وتحقيق الهدف الأساسي، ألا وهو تحقيق الشمول الرقمي للجميع. كما سيشارك صغار رواد الأعمال تجاربهم الناجحة في العمل على مشروعات تستهدف التحول الرقمي من خلال توفير خدمات وأنشطة اقتصادية، كما سوف يتباحثون الفرص المتاحة لتعزيز مساهمة الاستثمارات في دعم التحول الرقمي.

تهدف الورشة إلى:

- **استكشاف** وسائل تعزيز الحلول المبتكرة التي يقودها شباب القارة.
- **تناول** كيفية مشاركة الشباب الأفريقي في ما يشهده العالم من نمو في الابتكار، وكيفية تعاون النظم البيئية لريادة الأعمال الوطنية في القارة نحو تحقيق هذا الهدف.
- **تحديد** الدور الذي يلعبه التحول الرقمي في مجال التكنولوجيا، وتحديد إصلاحات السياسة المطلوبة من أجل تعزيز مشاركة الشباب في ازدهار هذه الصناعة.

المشاركون

- ممثلو بيئة ريادة الأعمال: الشركات الناشئة والمستثمرين ومراكز الابتكار
- صانعو السياسات الوطنية والإقليمية والدولية
- شركاء التنمية
- شركات القطاع الخاص
- مؤسسات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

ورشة عمل ٦

التعاون الثلاثي مع إفريقيا

شارك في التنظيم:

OECD
BETTER POLICIES FOR BETTER LIVES

UNOSSC

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

٩ سبتمبر ٢٠٢١
مدّة الورشة: ١٢٠ دقيقة
فندق النيل ريتز- كارلتون القاهرة

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

تنظم الورشة مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووزارة التعاون الدولي، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بالمشاركة مع البنك الإسلامي للتنمية، وخلالها سيتم إطلاق تقرير ملامح وآفاق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومناقشة كيفية تعزيز التنمية في أفريقيا، وإمكانية العمل في شراكات ثلاثية بهدف تبادل الخبرات والدروس المستفادة والأفكار للشراكات المستقبلية.

لقد كانت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ٢٠١٩، بمثابة حافز مهم للتعاون الثلاثي، حيث أقرت الدول أعضاء الأمم المتحدة في هذا المؤتمر، بأن التعاون الثلاثي يعزز الشراكات والثقة بين جميع الشركاء ويجمع بين الموارد والكفاءات لتحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، وأكد الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، أن تنفيذ الأجندة الأممية لا يمكن أن يتم دون الأفكار والطاقات والإبداع لبلدان الجنوب العالمي.

ويكتسب التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أهمية كبيرة، في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم، حيث أدت الرقمنة والتطور التكنولوجي السريع، والتغيرات المناخية والآثار المتعددة للتحولات الديموغرافية في القارة الأفريقية، إلى خلق فرص وتحديات على حد سواء، وفي ذات الوقت تسببت جائحة كوفيد-١٩، في مخاطر كبرى بشأن إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة.
لذا من الضروري تنويع الشراكات التنموية في أفريقيا من أجل تحويل هذه التحديات والتوجهات الجديدة إلى فرص تستثمرها القارة، ولكن حتى الآن لم يلعب التعاون الثلاثي دورًا رئيسيًا إذ يظل هناك مجال للتوسع والنهوض بآليات التعاون عبر القارة لتوسيع نطاق الابتكار ومشاركة الحلول الفعّالة.

ومن هذا المنطلق شرعت مُنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في تحليل التوجهات الحالية والاستراتيجيات المُحتملة للتعاون الثلاثي في أفريقيا من خلال دراسة مشتركة ساهم فيها البنك الإسلامي للتنمية بمدخلات وتعليقات قيّمة، وخلال ورشة العمل التي ستعقد ضمن فعاليات منتدى التعاون الدولي والتمويل الإنمائي، ستتم مناقشة النتائج الرئيسية لهذه الدراسة، من خلال المناقشات وتبادل الرؤى ووجهات النظر بين ممثلي الحكومات الأفريقية، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومراكز الدراسات، والمؤسسات الإقليمية والدولية، بما في ذلك أعضاء مبادرة الشراكة العالمية الخاصة بالتعاون الثلاثي الفعال.

تهدف الورشة إلى:

- **مناقشة** كيف يمكن تدعيم جهود قارة أفريقيا لمعالجة القضايا الكُبرى والتحديات التي تواجه التنمية في القارة، من خلال التعاون الثلاثي.
- **تحليل** المؤشرات المبدئية حول قابلية استخدام التعاون الثلاثي لمعالجة الأزمات الناتجة عن جائحة كوفيد ١٩.
- **استطلاع** آفاق الشراكات الثلاثية الشاملة، للاستفادة من الابتكارات النابعة من أفريقيا وتوسيع نطاقها.

المشاركون

- وزراء من مصر والدول الأفريقية
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- شركات القطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني
- مراكز الأبحاث

EGYPT–ICF
منتدى مصر للتعاون الدولي | ٢٠٢١
شراكات لتحقيق التنمية المستدامة

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

الجلسة الخامسة

الاستثمار في رأس المال البشري

WORLD BANK GROUP

٩ سبتمبر ٢٠٢١
مدة الجلسة: ١٢٠٠ دقيقة
فندق النيل ريتز كارلتون

egypt-icf.com/

نظرة عامة:

تقوم وزارة التعاون الدولي بتنظيم هذه الجلسة مع مجموعة البنك الدولي بهدف تسليط الضوء على الشراكات في مجال الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، مع إبراز الدور الفعّال الذي يلعبه التعاون الدولي في هذا المجال، وتستهدف الجلسة تعزيز العمل المشترك الذي يدفع نحو اتساق جهود شركاء التنمية مع المبادرات الوطنية لتطوير رأس المال البشري.

وجدير بالذكر أن الاستثمار في رأس المال البشري يأتي على رأس أولويات الحكومة المصرية، حيث ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي تمت على صعيد السياسات النقدية والمالية، ودعم الطاقة، في توفير الموارد المالية اللازمة للحكومة المصرية من أجل الارتقاء بستوى معيشة المواطنين.
وفي هذا الإطار، قامت مصر بتنفيذ العديد من المبادرات والمشروعات الحيوية على رأسها المبادرة الرئاسية حياة كريمة، التي إحدى أهم المبادرات التي تستهدف تنمية الثروة البشرية، وتعزيز البنية التحتية للريف المصري، وتمهد لضخ مزيد من الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإمكانيات المتاحة للشراكات الدولية.

كما قامت مصر بتنفيذ العديد من المبادرات والمشروعات الأخرى، في قطاعات الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم، وعلى سبيل المثال في قطاع الحماية الاجتماعية، يعتبر مشروع دعم شبكات الأمان الاجتماعي (تكافل وكرامة) من أكبر مشروعات الدعم النقدي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستفيد منه ٣,٤ مليون أسرة.

وفي ضوء الثورة الصناعية الرابعة وجهود الدولة لتطوير التعليم، أطلقت الحكومة المصرية برنامج تطوير التعليم، الذي يستهدف تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، كما شرعت في تدشين مشروع التأمين الصحي الشامل، بهدف تحقيق التغطية الشاملة للخدمات الصحية الأساسية لكل المواطنين.

وتتسق الجهود الوطنية للاستثمار في رأس المال البشري مع التغيرات التي فرضها الوضع الجديد ما بعد كوفيد ١٩، وأولويات الحكومة المصرية، وفي هذا الإطار فإن رؤية وزارة التعاون الدولي، التي تقوم على المبادئ الثلاثة للدبلوماسية الاقتصادية، تستهدف من خلال المبدأ الثالث «سرد الشراكات الدولية»، عرض القصص التنموية الناجحة، والشراكات الدولية، بين جمهورية مصر العربية، وشركاء التنمية في إطار ثلاثة محاور هي المواطن محور الاهتمام، والمشروعات الجارية، والهدف هو القوة الدافعة.
وتعمل وزارة التعاون الدولي على سد الفجوات وإطلاق الإمكانات الكاملة للتنمية، وذلك من خلال المشروعات الجارية في مختلف قطاعات التنمية، منها النقل، وتحلية المياه، والطاقة المتجددة، لتسريع وتيرة تنمية الموارد البشرية، وذلك بمشاركة الأطراف ذات الصلة من شركاء التنمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

لذا فإن الاستثمار في رأس المال البشري يحقق التناغم المطلوب بين المشروعات الوطنية ويخلق هدفًا مشتركًا يقودنا نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، ولذا فإن تنسيق جهود الأطراف المعنية من خلال سرد الشراكات الدولية يضمن السير على خطى ثابتة نحو أهداف التنمية المستدامة رغم التحديات.

ويتجلّى اهتمام مصر برأس المال البشري من خلال التعاون مع مختلف شركاء التنمية وعن طريق العديد من المبادرات، منها التعاون مع مجموعة البنك الدولي من خلال مشروعات متعددة، مثل مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير خدمات الصرف الصحي ودعم قطاع الرعاية الصحية، ومشروعات إصلاح التعليم في مصر؛ حيث يهدف مشروع رأس المال البشري لمجموعة البنك الدولي، والذي أُطلِق في عام ٢٠١٧، إلى التكامل مع استراتيجيات الحكومات فيما يخص رأس المال البشري وتحفيز الاستثمار في المواطنين باعتبارهم المحرك الرئيسي للنمو المستدام.

ويُعد مؤشر رأس المال البشري الذي يغطي حاليًا ١٥٧ دولة أحد المكونات الرئيسية للمشروع، حيث يحدد تأثير نتائج الصحة والتعليم على إنتاجية الشباب، مما يجعل استخدام هذه الأداة وسيلة لتعزيز وتنمية الخطط الوطنية للنهوض بالثروة البشرية وتشجيع الاستثمارات في خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة.

في هذا الإطار، توفّر هذه الورشة بعنوان: «الاستثمار في رأس المال البشري» فرصة من أجل:

- **الترويج** للمبادرة الرئاسية «حياة كريمة» في المجتمع الدولي، وتسليط الضوء على النجاحات التي حققتها مصر في تنمية الريف المصري.
- **استعراض** إسهامات الإصلاحات الاقتصادية في مصر والاستثمارات في مختلف القطاعات مثل البنية التحتية والطاقة في تحسين الوضع المعيشي للمواطنين.
- **إبراز** دور التعاون الدولي في تنمية رأس المال البشري من خلال دعم أولويات الحكومة، مع تسليط الضوء على أهمية تنسيق المشروعات عبر القطاعات والشركاء لضمان تحقيق أقصى استفادة.
- **تحديد** الأولويات المستقبلية للاستثمار في رأس المال البشري والطرق الفعالة لسد هذه الفجوات.

قائمة الحضور

- عدد من الوزراء من مصر وإفريقيا
- شركاء التنمية متعددو الأطراف والثنائيون
- مؤسسات التمويل الدولية
- منظمات المجتمع المدني
- ممثلو القطاع الخاص
- مراكز البحوث